

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004

نحو الحرية في الوطن العربي



وَمَا أَرْفَعُ رِجْلًا وَلَا أَسْفِلُهَا
وَمَا أُقْبِلُ وَلَا أُدْبِرُهَا
وَمَا أُكَلِّمُ وَلَا أُكَلِّمُهَا
وَمَا أُكَلِّمُ وَلَا أُكَلِّمُهَا

2004 العام للعامة العربية للتنمية الإنسانية تقرير

في هذه الحقبة الحرجة تقف الأمة العربية على مفترق طرق تاريخي، وتجد نفسها بين شقي رحى: الاستبداد في الداخل والاستباحة من الخارج، فيما تستحکم أزمة تهمة الشعب العربي وإبعاده عن نطاق البت بمصيره.

والحرية، في مفهومها الشامل، تضيف إلى الحريات المدنية والسياسية - بمعنى التحرر من القهر - تحرراً من جميع أشكال الخُط من الكرامة الإنسانية، مما يتطلب نسفاً من الحكم المؤسسي الصالح، الممثل للناس والخاضع للمساءلة من قبلهم، يسود فيه القانون الحامي للحرية، برعاية قضاء مستقل تماماً.

لكن مفهوم التقرير للحرية والحكم الصالح يصف، في بعده المعياري، مجتمعات تبتاين جوهرياً مع الوضع الراهن في البلدان العربية، إلا أن التفارق الضخم بين القاطم والمرغوب يؤدي بالبعث إلى شعور بالإحباط وأنياس من انتقال البلدان العربية، سلمياً و دون تكلمة مجتمعية هائلة، من حالة حبس الحرية والاستبداد الراهنة إلى مجتمعات تتمتع بالحرية والحكم الصالح. ويُخشى أن اطرد الاتجاهات الراهنة في البنى المجتمعية العربية سيفضي إلى اشتداد أزمة اجتماعية واقتصادية وسياسية تتفاقم حلقاتها يوماً بعد يوم وتنتج عنها مظالم تستفحل دووماً.

إن الوطن العربي يجتاز لحظة تاريخية لا تقبل التوفيق أو التلطيف.

والتحدي المائل أمام الشعب العربي، إن هو أراد مجتمع الحرية والحكم الصالح حقاً، هو في إبداع سبيل كئيبة الانتقال، حضارياً وأقل تكلفة مجتمعية ممكنة، من حبس الحرية والاستبداد إلى الحرية والحكم الصالح، محققاً بذلك إنجازاً تاريخياً يستحق به، في المنظور التاريخي، التنعم بالحرية.



Sales No.: A.04.III.B.5
ISBN: 92-1-626002-5

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية

تقرير التنمية الإنسانية
العربية للعام 2004



نحو الحرية في الوطن العربي



المكتب الإقليمي للدول العربية

حقوق الطبع 2005
محافظة للمكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
One UN Plaza, New York, NY 10017, USA

جميع حقوق الطبع محفوظة، ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام
استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأية وسيلة، إلكترونية كانت أو آلية، أو بالنسخ الضوئي أو بالتسجيل،
أو بأي وسيلة أخرى، بدون الحصول على إذن مسبق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المكتب الإقليمي للدول العربية

رقم الكتاب: A.04.III.B.5

ISBN: 92-1-626002-5

طبع في المملكة الأردنية الهاشمية

تصميم الغلاف:

وليد جادو

التصميم الداخلي والإخراج الفني:

سينتاكس، عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

طباعة:

المطبعة الوطنية، عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

ما يرد في هذا التقرير من تحليل ومن توصيات بشأن السياسة لا يعبر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم
المتحدة الإنمائي، أو مجلسه التنفيذي، أو الدول الأعضاء فيه.

المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بناء الإجماع على ضرورة الإصلاح. ويسعى هذا التقرير، وهو الثالث في هذه السلسلة، إلى التركيز على قضية مستعصية هي الحرية، والحكم الصالح والإصلاح السياسي، وهو، إذ يستمد مصادره من مزيج من بيانات المسوح الميدانية والدراسات الأخرى، فإنه يتصدى لتبيان التحديات والقيود التي تواجه التحرك على طريق التقدم الديمقراطي. بيد أن إعداد هذا التقرير كان أكثر صعوبة من سابقه من ناحيتين رئيسيتين. فهناك، من ناحية، قيود على البيانات؛ إذ أن أحد المصادر المركزية للمعلومات يتمثل في التعرف على توجهات الرأي العام حول جوانب أساسية من الإصلاح عبر مسوح صممت خصيصاً لهذا الغرض. غير أن عدداً من الدول رفض، مع الأسف، إعطاء الإذن بإجراء هذا المسح، مما أدى إلى تقديم صورة خاطفة فحسب. وعلى الرغم من أن أغلب التحليلات في التقرير لا تعتمد على بيانات المسح وحده، فإن مثل هذا النقص قد أدى لا محالة إلى إعاقة تحليل المواقف والمدرجات لدى الرأي العام في المنطقة.

وتمثلت المشكلة الثانية في تسارع حركة الأحداث في المنطقة نفسها على نحو استثنائي. وليس ذلك بجديد في حد ذاته، فقد أعد التقريران الأول والثاني في ظل اندلاع العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة ثم غزو العراق، وكان لكلا الحدثين تداعيات واسعة في مختلف أرجاء العالم العربي. ومع ذلك، فإذا أخذنا بالاعتبار القناعة الراسخة لدى مؤلفي هذه التقارير بأن الإصلاح في العالم العربي لا بد من أن ينطلق من الداخل، إذا ما أريد له الدوام والاستدامة، فإن تصاعد هذين النزاعين خلال العام المنصرم، وردود الفعل العنيفة التي أثارت على اتساع المنطقة، قد أثارت مخاوف عميقة لدى واضعي التقرير من أن أجندة الإصلاح العريضة، والتنمية السياسية الموسعة قد طالتها الإعاقة بدلا من الإسراع بها. وفي الوقت نفسه، ونتيجة لذبوع التقرير وانتشاره، فإن عملية إعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية هذا كانت

احتل التقريران الأول والثاني من سلسلة تقارير التنمية الإنسانية العربية، اللذان تولى نشرهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي موقع الصدارة في ما يدور حول مستقبل المنطقة من مناقشات ومداولات موسعة. وقد كتبت التقريرين مجموعةً مستقلةً من المفكرين وواضعي السياسات والممارسين العرب. ويحظى التشخيص الدقيق الذي طرحه التقرير الأول بقبول واسع في هذه الآونة بعد أن بين أن العالم العربي يعاني من ثلاثة نواقص أساسية، تتمثل في ميادين المعرفة، والحقوق السياسية وحقوق المرأة. وقد تضافرت أوجه القصور هذه لتقف حجر عثرة في سبيل التنمية الإنسانية في جميع أرجاء المنطقة. وجاء التقرير الثاني بعد ذلك ليعالج، بصورة واضحة ومفصلة ومُتَّبعة، موطن القصور الأول، وليحلل المواضيع التي قصرت فيها أنساق إنتاج المعرفة العربية ونشرها، ويوضح السبل التي ينبغي أن تتفتح فيها البلدان العربية على العالم الخارجي، وتتواصل معه، ليصبح التعلم والبحث مفتاحين أساسيين للابتكار الاجتماعي والاقتصادي في المستقبل.

وقد حقق التقريران، من حيث ضخامة الأثر الذي خلفاه، نجاحاً باهراً أبعد بكثير مما توقعناه. فقد غدت موضوعات التقريرين محور الحديث في المقاهي كما هي في مجالس الوزراء والحكومات ومجالس الإدارة، وفي البرامج الحوارية التلفزيونية المفتوحة. وعلى نطاق أوسع من ذلك، أصبحت التقارير ظاهرة في الأوساط الإعلامية وميدان النشر، ومثارا للنقاش في الأوساط الرسمية، من قمة الثمانية الكبار في سي آيلاند - ولاية جورجيا الأمريكية، إلى منتديات المجتمع المدني في صنعاء والإسكندرية والملتقيات الكثيرة الأخرى. وفوق ذلك كله، فإن الخصوم القدامى في منطقة كان الخلاف العنيف أحيانا هو ما يميز الخطاب السياسي في أغلب الحالات، وجدوا في التقريرين الكثير مما يلتقون عليه ويتفقون معه. وكان ذلك من مواطن القوة في التقريرين؛ إذ أنهما شرعا في

المتحدة، ولا يُعقد منها أصلاً أن تكون كذلك. وهي بالتالي لا تعبر عن وجهة النظر الرسمية لأي منهما. بل إن القصد من هذه التقارير هو أن تقدم المؤازرة لخطاب دينامي جديد في المجال العام، في شتى أنحاء العالم العربي وما وراءه. وفي ما يتصل بتقرير هذا العام، أجد من الضروري القول إن البرنامج الإنمائي والأمم المتحدة لا يشاركان المؤلفين بعض ما أدلوا به من آراء. بيد أن القوة الحقيقية لهذا التقرير ولسابقه على السواء إنما تكمن في كونه تعبيراً أصيلاً عن المواقف والتحليلات التي يطرحتها الكثير من الشخصيات والمفكرين العرب الحصريين الفيورين على الإصلاح في المنطقة العربية. وبهذا المعنى، فإن التقرير يعبر بوضوح عن إحساس حميمي بالغضب والقلق اللذين يساوران المواطنين عبر المنطقة بأكملها. وذلك هو ما ينبغي الالتفات إليه ومعالجته إذا شئنا الوصول إلى هدفنا المشترك، وهو المساعدة في بناء منطقة تتمتع بالسلام والديمقراطية، قادرة على تلبية حاجات المواطنين فيها، وتحقيق ما يعتمل في نفوسهم من تطلعات.

مصدراً للتخمينات المسيسة إلى درجة عالية مع الأسف، والتي تعوزها الدقة في أغلب الأحيان. وأسفر هذا الوضع، بما ينطوي عليه من صعوبة باللغة في كتابة تقرير محايد يستند إلى الحقائق، عن نشوء بعض الإشكالات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - وهو، بطبيعته، مؤسسة تنموية لا سياسية. وكان من نتائج ذلك أن هذه العملية، التي توضح الحاجة إلى منبر دولي محايد من النوع الذي يستطيع تقديمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أظهرت في الوقت نفسه القيود التي تواجهها هذه المقاربة، وأبرزت الحاجة إلى صيغة تسمح في المدى الأبعد، بتبني هذه التقارير على نطاق أوسع، وتمكن في الوقت المناسب من مأسستها صوتاً ممثلاً للمجتمع المدني العربي - بوصفها تقارير توضع في المنطقة، وتتبنها المنطقة وتعتبرها ملكاً لها.

وفي هذا السياق، وكما أوضحنا منذ إشهار هذه المبادرة ومناقشات أخرى من هذا القبيل، فإن تقارير التنمية الإنسانية ليست وثائق رسمية صادرة عن البرنامج الإنمائي ولا عن الأمم

Mark Mallouk

مارك مالوك براون
المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المدير الإقليمي - المكتب الإقليمي للدول العربية

وقد تعززت قناعات فريق التقرير بصدق الرؤية وسلامة النهج على وعورته. فمضى يقرب النظر في مشهد الحرية على امتداد الوطن العربي فتبين نقصاً في بعض الحريات، ونقصاً فادحاً في أخرى كالحريات السياسية والمدنية. غير أن الانتهاك المَعَمَّ يصبح أكثر قسوة عندما يتعلق بجماعات فرعية، دينية أو إثنية، تُقصى خارج المواطنة أو خارج الحقوق. وإن كانت هناك عوامل خارجية ساعدت على ترسيخ مناخ القمع في البلدان العربية ليس أقلها الاحتلال الأجنبي الذي يعتبر اغتصاباً لأصل الحرية، فإن ثمة بُنى قانونية واقتصادية وسياسية ما زالت تباعد بين العربي والتمتع بالحقوق والحريات التي أقرتها له قِيمُهُ وثقافته ودينه قبل الشريعة الدولية لحقوق الإنسان. فما تمنحه الدساتير من جهة، تقتضيه القوانين من أخرى. وما تشرعه القوانين، تنتهكه الممارسة الفعلية. فيحاصر الإنسان في وطنه، وتكبح انطلاقته، وتردى تميته، وينخر الضعف في أطراف أتمته.

ولكن المشهد بدأ يموج بحركة مستتيرة ترى أن لا محيد عن الانتقال إلى المجتمع الذي تتسيد فيه حقوق الإنسان، وتزدهر في أرجائه الحريات، وتتجذر فيه مفاهيم دولة الحق والقانون. فقد شهد العالم العربي خلال العام المنصرم مبادرات غير مسبوقة تدعو للإصلاح، كان بعضها رسمياً كقرارات القمة العربية، وجزء كبير منها من المجتمع الأهلي والسياسي. كما يبين التقرير أيضاً تطورات إيجابية أخرى في ميادين عدة أهمها التعليم وتمكين المرأة.

والتقرير، كعادته، لا يتوقف عند تشخيص المعوقات لبناء حقوق الإنسان، والمثبطات لسيادة الحريات، بل يُعمل عقله الجماعي في تصوير رؤيته الاستراتيجية لترشيد جهود الحركة نحو تعزيز الحرية وترسيخ مقومات الحكم الصالح في الوطن العربي.

وتقوم مشاهد الرؤية على ضرورات بناء الفضاء السياسي لتداول السلطة، وتعزيز البنية

بواصل تقرير التنمية الإنسانية العربية النظر في الأسباب التي تُقعد النهضة العربية عن الانطلاق، والبحث عن الممكّنات إلى آفاق التقدم والارتقاء. وفي عدده الثالث هذا، يتصدى التقرير لموضوعه الحرية في الوطن العربي، وعلاقتها بالحكم الصالح والتنمية الإنسانية.

لقد كان الطريق إلى إصدار هذا التقرير طويلاً، ووعراً، وحافلاً بالتطورات. فليس ثمة ما يثير في منطقتنا مشاعر أقوى مما تثيره مسألة الحريات، سواء لدى الذين عانوا الحرمان منها، أو لدى من يقومون بانتهاكها ومصادرتها. وقلّ أن نجد خطاباً يتعرض، مثل الخطاب المتصل بمسألة الحرية، لرقابة صارمة من قبل السلطة، وغلو متشدد في العقوبة يدفع البعض نحو رقابة ذاتية مكبلة للقول والفكر. وتتعاظم الصعوبات عندما يتسع تعريف الحرية، كما هو في هذا التقرير، ليشمل حرية المجتمع والوطن، فيواجه قوياً تتردد في قبول التفكير المستقل، ولا تحتمل الرأي المخالف.

وإن كان المطالبون بالحرية والمناضلون من أجلها يمثلون الغالبية من أبناء هذه الأمة وبناتها، فإن العاملين على وأدّها أشدُّ قوّةً، وأعظم بأساً، وأكثر وسيلةً. فهم لا يقتصرون على امتلاك أسباب القمع والتهميش والإفقار، بل إن لهم أيضاً المنابر، والقدرة على تجنيد من يُخضعون النصوص لأهواء حماية لمصالح خاصة، ويلوون القواعد الفكرية من أجل النهي عن الحرية والتغيير لتغييبها.

في الوقت نفسه، كان هناك من أعرب صادقاً عن مخاوف من توسل التقرير ذريعة إلى مصالح قوى تحوّل قضايا نبيلة في سياقها ومراميها إلى سلعة في مزاد سياسي. ولكن فريق التقرير رأى أن السبيل الأنجع للتعامل مع ذلك لا يكون بالتعامي عن الواقع بل في العمل على مناهضة الضعف العربي. ولا غنى لمن يروم هذا عن النقد الذاتي المؤهل لتحقيق غايات المنعة والعزة في الوطن العربي.

ومراجعةً، وترجمةً وتحريراً. ويسعدني أن أبسط لسان الامتنان لكوكبة من المفكرين العرب الذين همزهم الهم المشترك بالنهضة العربية فأتحفوا التقرير بمساهمات أثرت تقويمه، كما أغنت تطلعاته. وأتقدم بالشكر إلى الفريق المركزي للتقرير على جهد مبدع، وإلى رئيسه الدكتور نادر فرجاني على تميزه في العمل ومتابعة دؤوبة لجميع مراحل. والتقدير والامتنان عظيمان إلى المجلس الاستشاري على توجيهه الواعي، وأرائه المستتيرة التي أضافت كالعادة إلى التقرير عمقا وأصالة.

وأخص بالشكر السيد مارك مالوك براون، المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لقراره الشجاع بالسماح بنشر هذا التقرير تحت مظلة المنظمة الدولية، وسط مخاطر سياسية واضحة. فهو، بدعمه لحق المؤلفين في عرض آرائهم من على منبر دولي لا رقابة عليه، مع احتفاظه بحقه في مخالفتهم في بعض القضايا، إنما ي طرح قدوة تحذى ومثالاً حيا لاحترام حرية التعبير. كما أشكر جميع زملائي في المكتب الإقليمي للدول العربية، وأخص بالذكر السيد زهير جمال رئيس قسم المشاريع الإقليمية، على عملهم الجاد وجهدهم الدؤوب في دعم إنتاج سلسلة تقرير التنمية الإنسانية العربية.

ولا يفوتني أن أعرب عن تقديري الكبير للشراكة الوثيقة مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ومن دواعي سعادتني في الختام أن أرحب بشريكنا الجديد في هذه السلسلة، "برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية" (أجفند)، وأن أعرب عن مشاعر العرفان لرئيس البرنامج سمو الأمير طلال بن عبد العزيز، لرؤيته الثاقبة التي حدت به إلى الإسهام في مؤازرة هذه الجهود لما فيه خير الشعوب العربية.

القانونية والمؤسسية الداعمة للحرية. وتكمن أولى الخطوات في تعزيز هذا الاتجاه في إطلاق الحريات المفتاح، حريات الرأي والتعبير والتنظيم، وإنهاء كل تمييز ضد الجماعات الفرعية، وإلغاء حالة الطوارئ، وضمان استقلال القضاء ونزاهته.

ولن أستطيع هنا أن أفي جماعة الباحثين الذين أسهموا في هذا التقرير حقهم. ولا يغرب عن البال، في معرض الشاء على جهد حقيقي كهذا، أنه جهد إنساني يحتمل التشذيب والتصحيح. ولا يدعي فريق التقرير أنه قد توصل إلى الحقيقة النهائية حول الحرية والحكم في المنطقة. فما كان يهدف إليه، في حدود المعطيات المتوافرة في هذا المجال المقيّد، هو حفز حوار موضوعي ينصب على تمحيص التحديات التي تواجهها المجتمعات العربية، وتدارس السبل للتغلب عليها. وقد غدت هذه القضية الحيوية في البلدان العربية غاية في الأهمية والإلحاح والضرورة في هذه الأونة. ذلك أن الحرية ليست السبيل الأفضل لتمكين الحقوق الإنسانية فحسب في شتى أنحاء المعمورة، بل إنها أصبحت، بصورة متزايدة، بالغة الهشاشة في ديارنا.

وأستميح القارئ عذراً إن خامره شعور بأن متابعة الأحداث في القسم الأول قد بعدت عن الوقت الراهن بسبب التأخر في إصدار التقرير الحالي. وموعداً في التقرير القادم وقوامه "نهوض المرأة في الوطن العربي"، الذي سيسعى لتلافي ذلك النقص.

ويطلب لي أن أزجي الشكر جزيلاً للدول العربية التي مكنت فريق التقرير من القيام بالبحث الميداني لمسح الحرية الذي أغنى الجانب القياسي من مادة التقرير: الأردن والجزائر وفلسطين، ولبنان، والمغرب.

وأعرب عن خالص الشكر لكل الذين أسهموا في إنجاز تقرير التنمية الإنسانية الثالث، إعداداً،



ريما خلف الهندي
مساعد الأمين العام للأمم المتحدة
المدير الإقليمي - المكتب الإقليمي للدول العربية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

تم في تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول تشخيص الأزمة التي تواجهها التنمية الإنسانية في العالم العربي بشكل أبرز أهم نواقيسها في مجالات إكتساب المعرفة والحرية وتمكين المرأة. وتناول التقرير الثاني على نحو مفصل قضايا المعرفة ووضع رؤية استراتيجية لتطويرها. وقد حظي التقريران الأول والثاني بتقدير بالغ على الصعيدين العربي والدولي، لما ساهما به من إحياء للحوار المعمق البتاء والهادف لتطوير وتقديم مجتمعنا العربي.

والتقرير الذي بين أيدينا هو الإصدار الثالث من سلسلة تقارير التنمية الإنسانية، والذي يتصدى لقضية الحرية من عدة زوايا كالمفهوم والأسس الفكرية، والإشكاليات، والبنية القانونية والسياسية، والبيئية الإقليمية والعالمية، والرؤية المستقبلية.

ولا يخفى على أحد أن زيادة إمكانات وقدرات الإنسان العربي تزيد من مشاركاته الفعالة ومن دوره الإيجابي على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية، وتمثل الحرية وممارستها في أطر مؤسسية وإدارة رشيدة أحد أهم مقّبل لتلك الإمكانيات والطاقت. ولذلك كان مبتغى هذا التقرير، في رأينا، إستعراض مقومات "الإدارة الرشيدة" (Governance) كأحد ركائز الإصلاح النابع من الداخل، والبنية المؤسسية للحرية الهادفة لإحراز تقدم في كافة المناحي. ولأنه لا توجد كلمة واحدة متفق عليها في لغتنا العربية مرادفة لـ "Governance" فقد استخدمت مصطلحات بديلة في التقرير، وإن كانت جميعها تصب في أهمية تعزيز ترشيد الإدارة وحرية الاختيار في بلداننا العربية.

إن قواعد وبرامج إصلاح البنية المؤسسية والإدارة الرشيدة، بجانب أنها يتعين أن تكون نابعة من الداخل ومتوائمة مع ظروف كل بلد وتاريخه وتراثه، فإنها يجب أيضاً أن تشمل بنية المجتمع ككل من الفرد إلى الأسرة إلى المؤسسات المكونة له والقائمة على شؤونه. وقد أظهرت تجارب

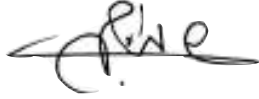
عديد من الدول، أن النجاح كان من نصيبها عندما كان التطوير والالتزام بمتطلباته شاملاً لكل المستويات في المجتمع. إن تأكيد سيادة القانون، وتعزيز الحريات، وإستقلال القضاء، وتكافؤ الفرص، وتعاضم المشاركة على كافة المستويات، وقيام المؤسسات بدورها الرئيسي في تطوير المجتمع، وتصحيح مسار التنمية، سيعزز من مجمل حصيلة التنمية في الدول العربية، والإسراع في اندماجها في حركة التقدم العالمية بجميع جوانبها السياسية والاقتصادية والإنسانية والثقافية.

وإيماناً من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بأهمية حرية الحوار وجدواها في بناء المجتمعات وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي، قرر أن يساهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إصدار هذا التقرير، على الرغم من أنه لا يتفق مع كل ما ورد به من آراء وتحليلات واجتهادات، والتي لا تمثل بالضرورة وجهة نظر الصندوق العربي.

إن كثرة وتعاضم ما تواجهه التنمية العربية في الوقت الحاضر من عقبات وإشكاليات وتحديات، لا يتعين على الإطلاق أن تجعل حالة التشاؤم هي التي تسود في تفكيرنا وتصوراتنا المستقبلية. فلقد حققت دولنا العربية مكاسب إقتصادية واجتماعية هامة خلال العقود القليلة الماضية، بما في ذلك كافة عناصر التنمية البشرية والإنسانية، على الرغم من العوامل الخارجية القاسية وغير المواتية، ولا ننسى أيضاً في هذا الصدد جهود الظلام والاستعمار التي رزخت تحتها دولنا العربية، والحالة الاقتصادية والمالية والاجتماعية المتردية التي كانت عليها عشية الاستقلال وأثر ذلك على مسيرة التنمية بشكل عام.

إن ثقتنا كبيرة في أن دولنا العربية قادرة على مواصلة تقدمها ومجابهة تحدياتها في كل مناحي الحياة. وقد نختلف في الأساليب وفي الرؤى، ولكن يجب أن لا نختلف على أن العمل الجاد باتجاه مزيد من الانفتاح والحرية والتطور

العلمي والإنساني هو المفتاح لكل تقدم في كافة المجتمعات. وختاماً، أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل الذين شاركوا في إعداد هذا التقرير ومناقشته ومراجعته وإخراجه على الصورة التي هو عليها الآن، كما أتقدم بكل التقدير والاعتزاز إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لرعايته لهذا الجهد المميز، وكذلك إلى برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) لمساهمته في هذا العمل الجاد، ونسأل الله التوفيق والسداد.



عبد اللطيف يوسف الحمد
المدير العام / رئيس مجلس الإدارة
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

تقديم

سمو رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند)

البُنى المؤسسية في المضمار الشرعي والقانوني والسياسي في أطرها الوطنية والإقليمية والعالمية، ويعطرح خطوطاً عريضة لرؤية إستراتيجية للبدائل الممكنة المنشودة لمستقبل الحرية والحكم في بلداننا العربية.

وتمثل الحرية، بمجالاتها وتجلياتها كافة، والسبل الكفيلة بتعزيزها وحمايتها بالحكم الصالح، واحداً من جملة الحوافز التي حدت بنا، منذ عقود مضت، إلى المبادرة بجهدنا المتواضع للإسهام في الإصلاح في العالم العربي. وقد وضعنا نصب أعيننا مساندة الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة في أوساط الفئات الأكثر احتياجاً في الدول النامية، ومنها البلدان العربية. وعملاً، وما نزال، على نطاق واسع لدعم هذه الفئات، خاصة النساء والأطفال، بالتعاون مع الهيئات الإنمائية الدولية والجمعيات الأهلية والجهات والأطراف المعنية بالتنمية البشرية. ونعتقد أنه أمكن إحداث تغيير نوعي على حياة عشرات الآلاف من الناس في الشرائح الاجتماعية الأكثر احتياجاً، وأسهمت في حمايتهم من غائلة العوز، ووطأة المرض، وظلمة الجهل.

وحيث أن دعم الدراسات الجادة الرامية لتجسير التنمية واستقرار معوقاتنا ومحفزاتها هو من بين أهدافنا، فإن ظهور تقرير التنمية الإنسانية العربية في إصداره الثالث بنجاح هو مما نعدّه معززاً لتوجهنا الداعي لضرورة سد الفجوة في الدراسات الاستراتيجية في المنطقة العربية. واستمرار هذا النهج هو تحد كبير يتطلب عزائم قوية وإرادة صلبة.

لهلما أكدنا من جانبنا في أكثر من موقف ومناسبة أن حقوق الإنسان مرتبطة بكرامته، وإذا لم تقترن الكرامة مع الحقوق، باتت المواطنة منقوصة. وكثيراً ما شددنا على أن الديمقراطية تراث إنساني، وآلية مهمة للإصلاح، وأن الحوار الجدي لا ينطلق من دون إصلاح داخلي، سياسي واقتصادي واجتماعي، ومن دون ديمقراطية وانفتاح حضاري، وأن الحوار من الداخل، بأسلوب

إن الشغافية التي ندعو إليها ونتبناها جعلنا نعترف بالصراع الذي اعتل في دواخلي حينما قبلنا الإسهام في تمويل صدور هذا التقرير، وهو ليس بأي حال صراعاً منشؤه شخصي، لأن مضمون التقرير ومحوره الرئيس (الحرية والحكم الصالح) هو في صلب القضايا التي كانت، وما زالت، منذ عقود عدة، تستجوز على جُل الاهتمام على الصعد الشخصية والمؤسسية والعامّة، بل كان الحراك الإيجابي الذي أحدثه التقريران الأول والثاني دافعاً قوياً لنسهم في إصدار التقرير الثالث، الذي يأتي ليعمق أصداء الحرية ومؤسسات الحكم التي لا بد منها، ويرسخ دلالاتها في مجتمعاتنا.

إنه بلا ريب صراع بين هذه القناعات الممتدة عبر الزمان وبين المواقف - سواء المضاة أو الحذرة - تجاه فحوى التقرير وتوجهاته العلمية والإحصائية الرائدة. إلا أن ما نتمناه ويتمنى كل مخلص أن يحسم هذا الصراع لصالح الشغافية والنقد الذاتي. فإذا كنا قد رفضنا الضغوط التي مورست لتعويق صدور هذا التقرير من هنا وهناك، فلا أقل من أن نحاذر الوقوع في خطأ مماثل، وكما قيل: "لا تته عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم". فعلى الرغم من أننا لا نتفق مع بعض ما جاء في هذا التقرير، ولنا رأي شخصي حوله، إلا أننا ندعم إصدار هذا التقرير من منطلق عدم مصادرة الرأي الآخر.

لقد خلص "تقرير التنمية الإنسانية العربية" الأول الشامل إلى تحديد المعالم لثلاثة نواقص جوهرية تعوق التنمية في البلدان العربية، في مجالات المعرفة، والحرية والحكم الصالح، وتمكين المرأة؛ وتعمق التقرير الثاني في دراسة أبعاد القضية الأولى وهي اكتساب المعرفة وإنتاجها ونشرها، ويأتي هذا التقرير الثالث في السياق العلمي نفسه متخذاً من تعزيز الحرية وضمانها بإقامة الحكم الصالح محوراً أساسياً للاستقصاء المتبصر الرصين. فهو يستعرض حال الحريات والحقوق في عالمنا العربي، ويتناول

إلى جهود التنمية البشرية وأهداف الألفية الثالثة تحديداً ليحقق ما تصبو إليه المجتمعات من طموحات بدءاً بوضع استراتيجيات قائمة على التحليل الدقيق للأوضاع، وموجهة بالعلم والمعرفة والحكم الصالح، من خلال دعم يتم عبر شراكة محلية وإقليمية ودولية. كما أن على العالم العربي أن يقبل على إصلاحات جسورة في الركائز الأساسية للدولة قائمة على الشفافية والمساءلة ووجود السياسات الصحيحة والسليمة.

إن الآمال تظل منعقدة لا ريب على قوى التغيير الأخذة بالتنامي والاندفاع الوثاق إلى الأمام في حياتنا العربية، وعلى التيارات والمبادرات المستتيرة التي بدأت تتجلى في مجتمعاتنا المعاصرة، وفي صفوف المسؤولين والمصلحين في مؤسسات الحكم، والنشطين في أوساط المجتمع المدني على حد سواء.

عقلاني، يؤهل للحوار الخارجي بمصداقية. ويُقرّ واضعو هذا التقرير، وهم نخبة من المفكرين الأكفاء من مختلف أرجاء العالم العربي، بأن الخروج من دائرة الواقع الراهن القاتمة، وولوج أبواب الحرية والحكم الصالح بالوسائل السلمية، لا بد أن يتم عبر مسيرة طويلة ومضنية قد تستغرق بعض الوقت. بيد أن إرجاء الإصلاح المنشود أو إعاقته أو الاستعاضة عنه بلمسات تجميلية لا تمس جوهر القضايا الملحة ولا تستجيب للتحديات الجسيمة المطروحة، إنما سيمثل دعوة جديدة للقوى والمخططات الخارجية الطامعة في تحقيق المزيد من السيطرة على مقدرات البشر ومصائرهم في عالمنا العربي. لعل التقرير الحالي لا يختلف عن التقارير السابقة في إثارتها النقاش بغية تطوير رؤى تنموية وإصلاحية، خاصة أن على العالم العربي الانضمام



طلال بن عبد العزيز
رئيس برنامج الخليج العربي
لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية
(أجفند)

المشاركون في إعداد التقرير (حسب الحروف الهجائية)

سانتوش مهروترا، عمر نعمان، مارينا أوتاواي، مايكل هادسون، نايري وودز.

فريق التحرير

النص العربي: فايز صياغ

النص الإنجليزي: باربرا بروكا، زهير جمال

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أحمد رجب، أمل تلاوي، اوسكار فيرنانديز تارانكو، جاكلين استيفيز-كاميو، جاكلين غزال، جيلمان ريبيلو، دينا عساف، رندة جمال، زهير جمال، عزة كرم، عظمى أحمد، غيث فريز (منسق التقرير)، ماضي موسى، ماري جريديني، معز دريد (منسق التقرير)، معن النسور، مليسا إستيفا، نادين شمعونكي، وين من نو.

منفذو مسح الحرية:

- مؤسسة الشرق الأوسط للدراسات والاستشارات التسويقية (ممرک)/عمان، الأردن (تنسيق العمل، تصميم استمارة البحث، توحيد البيانات)
- شركة الدراسات والإنجازات والاستشارات (سيرك)/الدار البيضاء، مراكش
- مركز القدس للإعلام والاتصال/القدس الشرقية، فلسطين
- ستاتستكس لبيانون ش.م.م / بيروت، لبنان
- كابينيت تايرز - كونسالت/ الجزائر

الجداول الإحصائية عن التنمية البشرية في الدول العربية: محمد باقر

فريق الترجمة

جؤون راي (المنسق)، بروس إنكستر، سارة أنساه، شهرت العالم، ميرلين بووث، نهاد سالم، همفري ديفيس.

تصميم الغلاف:

وليد جادو (التصميم الأساس)،

مأمون صقّال (الخطوط والجرافيك)

المستشار التقني للتصميم والطباعة: حسن شاهين

الفريق الاستشاري

ريما خلف الهندي (الرئيس)، أحمد كمال أبوالمجد، أمين مدني، برهان غليون، زياد فريز، طاهر كنعان، عاطف قبرصي، عبد الوهاب رزق، غسان تويني، فريدة البناني، فريدة العلاقي، فهمي هويدي، كلوفيس مقصود، محمد الشريف، محمد فايق، مصطفى البرغوثي، مصطفى عمر التير، المرحوم ممدوح عدوان*، منيرة أحمد فخرو، المرحومة ميرفت بدوي** (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي)، ناصر القحطاني (برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية)، نبيل النواب (اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا).

الفريق المركزي

نادر فرجاني (الرئيس)، عبد الوهاب الأفندي، ماري روز زلزل، محمد نور فرحات.

معدو الأوراق الخلفية

الحبيب الجنحاني، امحمد مالكي، آمنة راشد الحمدان، أمينة لمريني الوهابي، جلييلة العاتي، جوناثان كتاب، جورج قرم، حفيظة شقير، خديجة مروازي، خالدة سعيد إسبر، ربيعة عبيد غباش، سهام عبد الرحمن الصويغ، صلاح الدين حافظ، طاهر كنعان، عاطف قبرصي، عبدالله الأشعل، عبد الحسين شعبان، عبد العزيز جسوس، عبد الله خليل، عبد الوهاب الأفندي، عزمي بشارة، علاء الدين شلبي، علي عبد القادر علي، فهمي جدعان، ماجد عبد الله المنيف، ماري تيريز عبد المسيح، ماري روز زلزل، محسن عوض، محمد عبد الله خليل، محمد محمود الإمام، محمد نور فرحات، مصطفى حجازي، مصطفى كامل السيد، مريم سلطان لوتاه، نبيل النواب.

فريق القراء للنسخة العربية

خالد عبد الله، عبد الكريم الإرياني، فريد عبد الخالق، كمال عبد اللطيف، محمد سيد أحمد، مضايي الرشيد، نائلة السليني، هيثم مناع.

فريق القراء للنسخة الإنجليزية

ألن ريتشاردز، جون بيج، روز ماري عوكر، زياد حافظ،

* ممدوح عدوان: شاعر عربي مبرز لم يقعه المرض العضال عن المشاركة الفعالة في أعمال الفريق الاستشاري
** ميرفت بدوي: إنسان فذ، رعت تقرير "التنمية الإنسانية العربية" منذ نشأته الأولى وأسبغت عليه فيضاً من العلم والعناية حتى فارقت الغانية والتقرير الحالي على وشك الصدور.

المحتويات

أ	مقدمة المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
ت	تصدير المدير الإقليمي - المكتب الإقليمي للدول العربية
ج	تقديم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي
خ	تقديم سمو رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية

1	هذا التقرير
1	توطئة
1	الحرية والتنمية الإنسانية
2	أهم استخلاصات تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول والثاني
3	محتوى التقرير الحالي

5	موجز تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004: نحو الحرية في الوطن العربي
5	تمهيد
5	تطورات التنمية الإنسانية منذ إصدار تقرير "التنمية الإنسانية العربية 2003"
5	تصاعد وتأثر المناقشة بالإصلاح
6	بيئة إقليمية ودولية معوقة
6	الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين يخنق الحرية ويعوق التنمية الإنسانية
7	تداعيات احتلال العراق على التنمية الإنسانية
7	مواجهة النواقص الثلاثة: تقدم يخالطه تراجع
8	حال الحرية والحكم
8	الحرية المدنية والسياسية: بين النقص والنقص الفاحش
9	الإنسان المحاصر خارج الحريات الأساسية
9	الإقصاء خارج المواطنة
9	انتهاك حقوق الجماعات الفرعية
10	الإقصاء المزدوج: المرأة
10	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
10	تصور العرب لتمتعهم بالحرية
11	البُنى المعوقة للحرية
11	إشكاليات الحرية والحكم في مطالع الألفية الثالثة
11	التناقض بين الحرية في البلدان العربية ومصالح القوى المهيمنة عالمياً
11	حرية بلا حركات سياسية تناضل من أجلها؟
12	تفسيرات مناوئة للحرية
12	فخ الانتخاب لمرة واحدة
12	التذرع بالخصوصية للتوصل من الالتزام بحقوق الإنسان
12	البنية القانونية
12	دساتير تمنح الحقوق، وقوانين تصادرها

14	ودساتير أخرى تنتهك الحقوق
14	البنية السياسية
15	دولة "الثقب الأسود"
15	أزمة الشرعية
16	القمع وإفقار السياسة
16	تلازم مناخ القمع وإشاعة الفساد
16	البنى المجتمعية
16	سلسلة خنق حرية الفرد
17	نمط إنتاج يكرس الحكم التسلسلي
17	التوق إلى الحرية والعدل في الثقافة الشعبية
18	بيئة عالمية وإقليمية تقتص مزيداً من الحريات
18	رؤية استراتيجية؛ بدائل مستقبل الحرية والحكم
19	بدائل المستقبل العربي
19	مسار "الخراب الآتي"
19	مسار "الازدهار الإنساني"
19	مسار وسط: الإصلاح المدفوع من الخارج
19	مضمون الإصلاح المطلوب في البنية المجتمعية العربية لضمان الحرية
19	الإصلاح الداخلي
21	المستوى القومي
21	الحكم على الصعيد العالمي
21	إنفاذ التداول السلمي العميق للسلطة في البلدان العربية، وصولاً للحرية والحكم الصالح، في بديل "الازدهار الإنساني"
21	مختتم: سِدرة المنتهى

25	القسم الأول: تطورات التنمية الإنسانية منذ إصدار تقرير "التنمية الإنسانية العربية 2003"
25	مبادرات الإصلاح في البلدان العربية
25	المبادرات الرسمية
25	مبادرات الإصلاح الأهلية
26	نضال القوى المدنية والسياسية العربية
26	من أجل الحرية واحترام حقوق الإنسان
27	من أجل تعزيز المشاركة الشعبية
27	من أجل الإصلاح السياسي
28	من أجل السلام
28	محاولات التغيير من الخارج، مشروع الشرق الأوسط الأوسع
29	البيئة الإقليمية والدولية
30	الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين يخنق الحرية ويعوق التنمية الإنسانية
30	انتهاك الحق في الحياة
30	انتهاك الحقوق والحريات العامة والشخصية
31	تكبيد الفلسطينيين خسائر اجتماعية واقتصادية فادحة
32	جدار الفصل يقوض أسس التنمية الإنسانية
32	آفاق المستقبل
33	تداعيات احتلال العراق على التنمية الإنسانية
33	غياب الأمن وانتهاك الحق في الحياة
33	الحق في الحرية
34	إساءة معاملة الأسرى والمعتقلين

34	إهدار بنيان الدولة العراقية
35	آفاق المستقبل
35	تفاقم الإرهاب على الأراضي العربية وغيرها
35	مواجهة النواقص الثلاثة؛ تقدم يخالطه تراجع
35	اكتساب المعرفة
37	الحرية والحكم الصالح
37	بوادر لانفتاح سياسي
38	مؤشرات على تراجع المشاركة الشعبية
38	تكبيل الحريات
39	تقييد حرية منظمات المجتمع المدني
39	تقييد وسائل الإعلام
40	حقوق الجماعات الفرعية: دارفور
40	مظاهر احتجاج المتقنين على سوء الحال
40	تمكين النساء
41	خلاصة

43	القسم الثاني: تعزيز الحرية وإقامة الحكم الصالح
43	الجزء الأول: الإطار التحليلي
43	الحرية والحكم الصالح والتنمية الإنسانية؛ المفهوم والإشكاليات

45	الفصل الأول: الأسس الفكرية، ومفهوم الحرية والحكم الصالح
45	تمهيد
45	الحرية في الفكر الليبرالي الغربي، الحرية الفردية تؤول إلى التنمية الإنسانية
45	أولوية الحرية الفردية
46	الحرية الفردية والترتيبات المجتمعية
46	فحوى الديمقراطية والتحول الديمقراطي
47	مشكلات الحرية: الليبرالية والديمقراطية، خصائص حكم الأغلبية
47	خطر استبداد الأغلبية
47	توتر بين الحرية والديمقراطية؟ أو ديمقراطية بلا حرية؟
48	الحرية والغايات الإنسانية الأسمى الأخرى
49	الحرية صنو التنمية الإنسانية: تكامل الحرية الفردية والترتيبات المؤسسية
50	حكم مشروعات قطاع الأعمال والتنمية الإنسانية
50	الحرية في الثقافة العربية
50	الحرية في التاريخ العربي
50	الحرية الدينية
51	الحرية السياسية
51	الحرية الاجتماعية
51	الحرية الاقتصادية
51	الحرية والحدثة
52	من الحرية إلى التحرر
53	الحرية من منظور إسلامي معاصر
54	الحرية والتحرير
55	حقوق الحرية
57	النهضة العربية وتحدي الحرية

الفصل الثاني: إشكاليات الحرية والحكم في البلدان العربية في مطالع الألفية الثالثة

61

تمهيد

61

التوتر بين الحرية والمؤسسات الديمقراطيّة في العالم العربي

62

التناقض بين الحرية في البلدان العربية ومصالح القوى المهيمنة عالمياً

63

مأزق الديمقراطيّة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

63

حرية بلا حركات سياسية تناضل من أجلها؟

64

مسألة الاستبداد الشرقي والسياق المجتمعي العربي

64

الديمقراطيّة والدين

65

الديمقراطيّة والإسلام، إمكان التوافق

66

الديمقراطيّة والحالة العربية، فخ الانتخاب لمرة واحدة

67

الحرية وحقوق الإنسان

67

أهمية منظومة حقوق الإنسان

68

عن الشرعة الدولية لحقوق الإنسان

70

مواءمة اعتماد "القانون الدولي لحقوق الإنسان" في الوطن العربي

72

تحدي الانتقال السلمي لمجتمع الحرية والحكم الصالح في البلدان العربية

75

القسم الثاني، الجزء الثاني: حال الحرية والحكم في البلدان العربية

77

الفصل الثالث: حال الحريات والحقوق

77

تمهيد

77

الحريات وحقوق الإنسان

77

قيود بنيوية على الحرية

77

خلل في بنية الدول-الوطنية العربية

78

قيود سياسية على مرجعية منظومة حقوق الإنسان

79

أزمة المواطن

79

حرية الوطن

80

حال الحريات المدنية والسياسية في الدول العربية

80

حرية الرأي والتعبير والإبداع

81

تقييد الإبداع

82

حرية التنظيم: مؤسسات المجتمع المدني

82

حرية تشكيل الأحزاب

82

حرية تكوين الجمعيات والرقابة على نشاطها

83

النقابات والاتحادات المهنية

83

الحق في المشاركة

84

الحريات الفردية

84

حرية الفكر والمعتقد

85

حرية الحياة الخاصة والشخصية

85

الإنسان المحاصر خارج الحريات الأساسية

85

انتهاك الحقوق الأساسية

85

الحق في الحياة

86

الحق في الحرية والأمان الشخصي

86

الحق في المحاكمة العادلة والمنصفة

86	الإقصاء خارج المواطنة
86	الحرمان من الجنسية
86	انتهاك حقوق الجماعات الفرعية
88	الإقصاء المزدوج: المرأة
88	الحقوق الاجتماعية والاقتصادية
89	الحق في العيش حياة طويلة وصحية
89	الحق في تغاضي الجوع والحصول على تغذية سليمة
90	الحق في حياة صحية
90	الصحة الجسدية
91	الصحة النفسية
91	الحق في اكتساب المعرفة
91	نوعية خدمات التعليم والصحة في البلدان العربية
92	تقدير مدى التمتع بالحرية في رأي العرب المعاصرين، مسح الحرية
92	تصور الحرية عند العرب المعاصرين
95	مدى التمتع بالحرية وقت المسح (2003)
95	مدى التغير في التمتع بالحرية في رأي العرب المعاصرين

99 **القسم الثاني، الجزء الثالث: السياق المجتمعي للحرية والحكم**

101	الفصل الرابع: البنية القانونية
101	تمهيد
101	الدول العربية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان
103	التنظيم القانوني للحرية في الدساتير العربية
103	القانون والعدل
103	الملامح الرئيسية
104	حرية الرأي والتعبير
104	حرية تكوين الجمعيات والاجتماع السلمي
105	حرية تشكيل الأحزاب السياسية
105	حق الإنسان في التنازلي و مبدأ استقلال القضاء
105	المنظور الدولي والواقع الدستوري العربي
107	المحاماة والحرية العامة
108	الحق في الجنسية
108	الحقوق الشخصية
109	الانتهاكات الدستورية لحقوق الإنسان
110	القيود التشريعية على حقوق الإنسان في التشريعات العربية
110	القيود التشريعية على حق الاجتماع السلمي
111	القيود التشريعية على الحق في التنظيم السياسي
112	القيود التشريعية على حرية تكوين الجمعيات
112	القيود على حرية الرأي والتعبير والصحافة في التشريع العربي
113	الرقابة المسبقة والتعطيل الإداري
113	تقييد الحرية بذريعة الأمن
113	إنكار الحق في الحصول على المعلومات
114	التشدد في شروط إصدار الصحف
114	القيود القانونية على الحرية العامة في ظل حالة الطوارئ

115	التنظيم التشريعي لدور القضاء في حماية حقوق الإنسان وحياته
115	استقلال القضاء (التنظيم التشريعي والممارسة الواقعية)
117	القضاء الاستثنائي
118	إشكالية السلطة العربية وأثرها على التنظيم القانوني للحريات

الفصل الخامس: البنية السياسية

119	تمهيد
119	أزمة الحكم في البلدان العربية
119	ملامح الحكم التسلسلي
120	دولة "الثقب الأسود"
120	آليات خارج القانون
122	خلل هيكلي
122	أزمة الشرعية
124	القمع وإفقار السياسة
124	إضعاف الأحزاب
126	تهميش المجتمع المدني
126	واقع المجتمع المدني العربي
127	حكم مشروعات القطاع الخاص
127	الشفافية
127	المساءلة
127	الشمول
128	تلازم مناخ القمع وإشاعة الفساد
129	تضاريس الفساد في البلدان العربية، دراسة ميدانية
130	الفساد الصغير
131	موقع البلدان العربية من باقي مناطق العالم على مؤشرات الحكم، العام 2002
132	الجدل حول الطريق إلى الإصلاح
132	سجلات الإصلاح
132	سجل الإصلاح الفوقي والجماهيري
133	سجل الخارج مقابل الداخل
134	الخيار الأمثل
135	تجسير الهوة بين القوى السياسية

الفصل السادس: البنى المجتمعية، والبيئة العالمية والإقليمية

137	تمهيد
137	البنى المجتمعية
137	سلسلة خنق حرية الفرد
137	العصبية في المجتمعات العربية، النظام الأبوي التسلسلي والأسرة
138	التعليم
140	الحرية في المحتوى التعليمي في ثلاثة بلدان مغاربية
141	عالم العمل
141	عالم السياسة
142	الفقر والتركيب الطبقي
142	ولكن هل هذه السلسلة القهرية أبدية؟
143	نمط إنتاج يكرس الحكم التسلسلي: الاقتصاد السياسي للتسلط

144	التوق إلى الحرية والعدل في الثقافة الشعبية
146	البيئة العالمية والإقليمية
146	العولمة والحرية
147	الحكم على الصعيد العالمي
148	"الحرب على الإرهاب" وأثرها على الحرية
149	الحكم على الصعيد القومي

153 القسم الثاني، الجزء الرابع: نحو تعزيز الحرية وإقامة الحكم الصالح في البلدان العربية

155 الفصل السابع: رؤية استراتيجية: بدائل مستقبل الحرية والحكم

155 تمهيد

155 في دواعي التداول السلمي العميق للسلطة في البلدان العربية، وبدائل المستقبل العربي

155 دواعي التغيير

156 بدائل المستقبل العربي

156 عاقبة اطراد الأوضاع الراهنة: مسار "الخراب الآتي"

157 طريق السلامة: مسار "الازدهار الإنساني"

157 مسار وسط: الإصلاح المدفوع من الخارج

158 أسلوب التعامل مع مبادرات التغيير القادمة من الخارج

158 كليات نسق الحكم المبتغى ومراميها

159 مضمون الإصلاح المطلوب في البنية المجتمعية العربية لضمان الحرية

159 الأسس العامة للإصلاح الداخلي

159 تعزيز البنية القانونية والمؤسسية الداعمة للحرية في الوطن العربي

159 الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان

159 تقييد رئاسة السلطة بالقانون

160 تضمين الحريات والحقوق في صلب الدستور

161 تعزيز الحقوق المدنية والسياسية من خلال التشريع

161 ضمان استقلال القضاء

161 إلغاء حالة الطوارئ

162 كفالة الحرية الشخصية

162 القضاء على التمييز ضد الجماعات الفرعية

162 البنية السياسية

162 إشكاليات ضمان صلاح الترتيبات الديمقراطية

163 مدونة سلوك القوى المجتمعية في مسيرة الإصلاح

163 الدولة

163 النخب السياسية

163 مؤسسات المجتمع المدني

164 التمثيل النيابي

164 إصلاح الأداء المؤسسي العربي

165 تصحيح مسار التنمية في البلدان العربية

165 إصلاح الحكم في مشروعات القطاع الخاص

166 المستوى القومي

167 التحرر من الاحتلال

168 الحكم على الصعيد العالمي

168 دور منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى

169	النطاق المجتمعي لإحداث التغيير المطلوب لمجتمع الحرية والحكم الصالح
169	إنفاذ التداول السلمي العميق للسلطة في البلدان العربية، وصولاً للحرية والحكم الصالح، في بديل "الازدهار الإنساني"
170	المشهد الأول، مُفتتح: تحرير المجتمع المدني، تمهيد الأرض للإصلاح القانوني والسياسي الشامل
171	مختتم: سدره المنتهى

173	المراجع
173	بالعربية
178	بالانجليزية والفرنسية

	الملاحق
182	ملحق رقم 1: قياس الحرية في البلدان العربية
208	ملحق رقم 2: وثائق مختارة
226	ملحق رقم 3: قائمة الأوراق الخلفية
227	ملحق رقم 4: جداول إحصائية عن التنمية البشرية في البلدان العربية

	قائمة الأطر
2	الإطار 1: بدايات تراثية للحرية والحكم الصالح
26	الإطار 1: بيان مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي الصادر عن القمة العربية، أيار/مايو 2004. (مقتطفات)
29	الإطار 2: أهمية القضية الفلسطينية في نظر جمهور العرب
31	الإطار 3: الخسائر المستترة
31	الإطار 4: رئيس البنك الدولي، عار تقويض المنازل
32	الإطار 5: محكمة العدل الدولية: الجدار ينتهك القانون الدولي
32	الإطار 6: قيود إسرائيلية تضيق على الكنائس في الأرض المقدسة
34	الإطار 7: نتيجة تحقيق "تاجوبا"
35	الإطار 8: مشروع تقييم تدريس الرياضيات والعلوم في الوطن العربي
36	الإطار 9: تقييم برامج إدارة الأعمال في الجامعات العربية
37	الإطار 10: تطوير جامعة الإمارات
41	الإطار 11: مكاسب مدونة الأحوال الشخصية - المغرب
45	الإطار 1-1: الحقوق الطبيعية للإنسان
46	الإطار 2-1: قدسية حرية الرأي
48	الإطار 3-1: أحمد كمال أبو المجد: حول مبدأ المساواة
52	الإطار 4-1: الكواكبي: الحرية والكرامة
57	الإطار 5-1: ناصيف نصار: إعادة بناء الليبرالية
58	الإطار 6-1: الحرية مطلوبة لذاتها
59	الإطار 7-1: صحيفة المدينة
59	الإطار 8-1: تقويم الحاكم الموعج
59	الإطار 9-1: الكواكبي: ضرورة مساءلة الحكم
60	الإطار 10-1: حكم قطاع الأعمال
60	الإطار 11-1: طه حسين: الحرية والاستقلال
62	الإطار 1-2: أسباب تعثر الديمقراطية في البلدان العربية، رؤية كاتب غربي
63	الإطار 2-2: عبد الله العروي: الحرية والليبرالية في السياق العربي
65	الإطار 3-2: ابن قيم الجوزية: باب في المصلحة
65	الإطار 4-2: الإمام محمد عبده: شرعية الانتخابات
66	الإطار 5-2: آية الله المحقق النائيني: رأي في المشروطية أو الدستورية

67	الإطار 2-6: التشدد بحقوق الإنسان أثناء اغتيالها
67	الإطار 2-7: إعلان الحق في التنمية (مقتطفات)
69	الإطار 2-8: محمد شحرور: قول في الحرية
69	الإطار 2-9: حلف الفضول
70	الإطار 2-10: حقوق الإنسان: العالمية والخصوصية
70	الإطار 2-11: مساهمة البلدان العربية في الإعلان العالمي والعهديين الدوليين لحقوق الإنسان
71	الإطار 2-12: هيثم مناع: كتب المحن
72	الإطار 2-13: الحرية والتحرر
73	الإطار 2-14: توقيت المطالبة بالحرية
77	الإطار 3-1: علي بن الحسين: رسالة الحقوق
79	الإطار 3-2: مروان البرغوثي (من محبسه): "سأقهر الزنزانة والمحتل"
81	الإطار 3-3: المنغلوطي: قيمة الحرية المسلوقة
82	الإطار 3-4: خالدة سعيد: الإبداع بين الوعي والحلم
84	الإطار 3-5: إعلان حقوق وواجبات الأفراد، والجماعات والتطبيقات المجتمعية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المقررة عالمياً، 1999 (مقتطفات)
93	الإطار 3-6: مسح الحرية، تقرير "التنمية الإنسانية العربية"
105	الإطار 4-1: حق تنظيم الأحزاب
109	الإطار 4-2: تقييد الحقوق في الدساتير
111	الإطار 4-3: تقييد حقوق التجمع والتطيم
123	الإطار 5-1: محمد الشريفي: الديمقراطية العربية شكل بلا مضمون
134	الإطار 5-2: منصف المرزوقي: حتى نعطي للبديل الديمقراطي كل حظوظه
139	الإطار 6-1: التعليم وحقوق الإنسان في البلدان العربية
141	الإطار 6-2: التطوير التربوي في تونس
142	الإطار 6-3: عمر بن عبد العزيز: العدل والحق وليس السيف والسوط
147	الإطار 6-4: المستشار يحيى الرفاعي: الحق فوق القوة
148	الإطار 6-5: المقرر الخاص للإرهاب وحقوق الإنسان: الأسباب الجذرية للإرهاب
151	الإطار 6-6: أديب الجادر: حسين جميل: مناضل عربي عراقي من أجل الحرية
158	الإطار 7-1: مهدي بندق: مجتمع ما بعد البورجوازية
160	الإطار 7-2: تأييد السلطة باسم البلاد والشعب
160	الإطار 7-3: المبادئ العشرة لدستور الحرية والحكم الصالح في البلدان العربية
161	الإطار 7-4: المحكمة الدستورية العليا في مصر
167	الإطار 7-5: مؤسسات الحكم الصالح على الصعيد القومي
168	الإطار 7-6: خطاب الأمين العام للأمم المتحدة في افتتاح الجمعية العامة، 21 أيلول/سبتمبر 2004 (مقتطفات)
170	الإطار 7-7: ضمان حرية المجتمع المدني

قائمة الأشكال

89	شكل 3-1: التعبير عن مدى الرضا عن منح بعض الحقوق للمرأة، خمسة بلدان عربية، مسح الحرية، 2003
89	شكل 3-2: تقدير مدى الحرمان من القدرات البشرية، خمسة بلدان عربية، مسح الحرية، 2003
90	شكل 3-3: الفقد في توقع الحياة عند الميلاد بسبب المرض (بالسنوات) حسب النوع، البلدان العربية وبلدان مقارنة، 2002.
92	شكل 3-4: تقييم مدى الرضا عن مستوى وتكلفة خدمات التعليم والصحة، خمسة بلدان عربية، مسح الحرية، 2003
93	شكل 3-5 أ: اعتبار عنصر الحرية مرتبطاً بمفهوم الاستجابة عن الحرية (%)، متوسط البلدان العربية الخمسة (مرجحاً بعدد السكان)، مسح الحرية، 2003
94	شكل 3-5 ب: اعتبار عنصر الحرية مرتبطاً بمفهوم الاستجابة عن الحرية (%)، البلدان العربية الخمسة، مسح الحرية 2003
95	شكل 3-6 أ: مدى التمتع بعنصر الحرية (%)، متوسط البلدان العربية الخمسة (مرجحاً بعدد السكان)، مسح الحرية، 2003

96	شكل 3-6 ب: مدى التمتع بعنصر الحرية (%). البلدان العربية الخمسة، مسح الحرية، 2003
	شكل 3-7 أ: تقدير صافي التغير في مدى التمتع بعنصر الحرية في السنوات الخمس الماضية (%).
97	متوسط البلدان العربية الخمسة (مربحاً بعدد السكان) مسح الحرية، 2003
	شكل 3-7 ب: تقدير صافي التغير في مدى التمتع بعنصر الحرية في السنوات الخمس الماضية (%).
98	البلدان العربية الخمسة، مسح الحرية 2003
116	شكل 1-4: تقدير مدى الاستعداد للجوء إلى القضاء، خمسة بلدان عربية، مسح الحرية، 2003
121	شكل 1-5: تقدير مدى الحرمان من حرية الرأي والتعبير وإمكانية مساءلة الحكم، خمسة بلدان عربية، مسح الحرية، 2003
125	شكل 2-5: مستوى الثقة في المؤسسات السياسية، خمسة بلدان عربية
128	شكل 3-5: مقياس "الانطباع عن الفساد"، بلدان العالم والبلدان العربية، 2003
129	شكل 4-5: أكثر مجالات انتشار الفساد، خمسة بلدان عربية، مسح الحرية، 2003
130	شكل 5-5: الفئات الأكثر مساهمة في انتشار الفساد، خمسة بلدان عربية، مسح الحرية، 2003
	شكل 6-5: العلم عن دفع رشوة أو اللجوء لواسطة خلال الاثني عشر شهراً السابقة على المسح، خمسة بلدان عربية، مسح الحرية، 2003
130	شكل 7-5: سبب دفع رشوة أو اللجوء لواسطة خلال الاثني عشر شهراً السابقة على المسح، خمسة بلدان عربية، مسح الحرية، 2003
131	شكل 8-5: أنجح طريقة للحصول على خدمة أو تفادي عقوبة، خمسة بلدان عربية، مسح الحرية، 2003
131	شكل 9-5: موقع المنطقة العربية بين مختلف مناطق العالم على مؤشر التمثيل والمساءلة، 2002
132	شكل 10-5: موقع المنطقة العربية بين مختلف مناطق العالم على مؤشر الاستقرار السياسي، وغياب العنف، 2002
132	شكل 11-5: موقع المنطقة العربية بين مختلف مناطق العالم على مؤشر فعالية الحكومة، 2002
133	شكل 12-5: موقع المنطقة العربية بين مختلف مناطق العالم على مؤشر حكم القانون، 2002
133	شكل 13-5: موقع المنطقة العربية بين مختلف مناطق العالم على مؤشر ضبط الفساد، 2002
	شكل 1-6: نصيب الضرائب من الإيرادات العامة، ونسبة الضرائب على الدخل إلى جملة الإيرادات الضريبية (%).
144	البلدان العربية، 1992-2002
150	شكل 2-6: تقدير عدم مصداقية الجامعة العربية والأمم المتحدة، خمسة بلدان عربية وبلدان مقارنة
151	شكل 3-6: التعبير عن مدى الرضا عن مستوى التعاون العربي، البلدان العربية، مسح الحرية، 2003
156	شكل 1-7: التعبير عن عدم الرضا عن وجود قواعد عسكرية أجنبية، خمسة بلدان عربية، مسح الحرية، 2003
166	شكل 2-7: التعبير عن طموح المستجيب حول مستوى التعاون العربي، خمسة بلدان عربية، مسح الحرية، 2003
167	شكل 3-7: التعبير عن أكثر الحلول عدلاً للقضية الفلسطينية، خمسة بلدان عربية، مسح الحرية، 2003

قائمة الجداول

102	جدول 1-4: جدول تصديق الدول العربية على مكونات "القانون الدولي لحقوق الإنسان"، كانون الثاني/يناير 2005
-----	---

جداول إحصائية عن التنمية البشرية في الدول العربية

229	جدول 1: دليل التنمية البشرية
230	جدول 2: اتجاهات دليل التنمية البشرية
230	جدول 3: دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس
231	جدول 4: الفقر البشري
231	جدول 5: فقر الدخل واللامساواة في الاستهلاك
232	جدول 6: عدد وتوزيع السكان
233	جدول 7: معرفة القراءة والكتابة والقيود
233	جدول 8: الإنفاق العام على التعليم
234	جدول 9: المياه والصرف الصحي
235	جدول 10: صحة الأطفال
235	جدول 11: الصحة الإنجابية
236	جدول 12: مؤشرات الأسرة والخصوبة

236	جدول 13 : مؤشرات عن التغذية
237	جدول 14 : مؤشرات أخرى عن الصحة
238	جدول 15 : البطالة وعمالة الأطفال
238	جدول 16 : مؤشرات اقتصادية رئيسية
239	جدول 17 : الديون الخارجية (مليون دولار)
240	جدول 18 : الاندماج بالاقتصاد العالمي
240	جدول 19 : أولويات الإنفاق العام
241	جدول 20 : المشاركة السياسية للمرأة
242	جدول 21 : اللامساواة بين الإناث والذكور في التعليم
242	جدول 22 : مؤشرات أخرى عن المرأة
243	جدول 23 : الصحافة ووسائل الاتصال
244	جدول 24 : العلاقة والبيئة
244	جدول 25 : التسليح واللاجئين



توطئة

قدم تقرير "التممية الإنسانية العربية 2002"، معالجة شاملة ولكن أولية لواقع الوطن العربي من منظور التتمية الإنسانية، وانتهى إلى تشخيص يقضي بأن ثلاثة نواقص جوهرية تعوق إقامة التتمية الإنسانية في البلدان العربية؛ وهي النواقص في اكتساب المعرفة، وفي الحرية والحكم الصالح، وفي تمكين النساء. وحيث لم يكن ممكناً لتقرير "التممية الإنسانية العربية" الأول، بسبب طبيعته الشاملة، أن يتعمق في أي من هذه النواقص، نشأت الحاجة إلى التوسع في معالجة كل منها، حفزاً للحوار حول سبل تجاوزها، من خلال التحليل الموضوعي والنقد الذاتي الرصين الهادف إلى ضمان الحرية والكرامة للعرباً جميعاً.

ومن ثم، توفر التقرير الثاني على معالجة سعت للتعلم في دراسة للنقص في اكتساب المعرفة في البلدان العربية، وانتهى إلى رؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي.

ويسعى هذا التقرير لتقديم معالجة متعمقة لنقص الحرية والحكم الصالح. ولعله الموضوع الأشد حضوراً في النقاش الدائر داخل المنطقة وخارجها في الوقت الراهن. والأمل أن تذكي محتويات هذا التقرير الحوار المجتمعي في البلدان العربية حول سبل توسيع نطاق الحرية وإقامة الحكم الصالح. فلا ريب في أن الحوار الجاد والموضوعي حول ما يطرحه التقرير مستلزم أساسي لعملية الإبداع المجتمعي التي يمكن أن تنتهي إلى صوغ مشروع أصيل للنهضة العربية.

وقد أثار الإصداران الأول والثاني العديد من ردود الفعل، المؤيدة والناقدة، داخل الوطن العربي وخارجه، مما يؤكد حيوية القضايا التي تم التصدي لها وضرورة طرحها في هذه الحقبة الحرجة من مسيرة الأمة العربية.

غير أن التقرير، شأنه شأن غيره من مبادرات الإصلاح العربية، قد تعرض أيضاً للتوظيف من قوى خارج الوطن العربي، مما دفع البعض للدعوة إلى التوقف عن نقد الذات، لئلا يعطي ذلك مبرراً للغير للتدخل في الشؤون العربية. ولكن هذه الدعوة تقوم على مغالطة منطقيّة مؤداها أن الغير يتدخل في الشأن العربي استجابة للنقد الذاتي العربي، وليس بسبب من مصالحهم. وتتحوّل الرغبة في التدخل في الشأن العربي إلى واقع من خلال قدرة. وللقدره بعدان؛ واحد إيجابي يتجسد في الإمكانيات التي تستطيع القوى الخارجية تعبئتها خدمة لأغراضها، والثاني سلبي يتصل بضعف المنطقة المستهدفة، والذي يجعلها مستباحة للتدخل من الخارج.

أما السبيل الناجع للتعامل مع محاولات التدخل الخارجي فيتمثل في العمل على مناهضة الضعف العربي وتحقيق المنعة التي هي وحدها قادرة على منع تحول هذه المحاولات من رغبة إلى واقع. ولا غنى لمن يروم هذا البديل عن النقد الذاتي المؤهل لتحقيق غايات المنعة والعزة في الوطن العربي، وقيام النخب العربية بالتصدي لمهمتها الأصيلة في حفز مشروع النهضة من خلال تشخيص الواقع العربي الراهن، من منظور التتمية الإنسانية، واقتراح سبل إصلاحه.

الحرية والتنمية الإنسانية

يقوم مفهوم التتمية الإنسانية على أن التتمية الإنسانية هي "عملية توسيع خيارات البشر". ومنطوق توسيع خيارات الناس يرتب أولوية مطلقة لإعمال حرية الاختيار بين بدائل متاحة، الأمر الذي يؤكد بدوره مركزية الحرية في التتمية الإنسانية، حتى أن بعض الكتابات النظرية الأحدث تساوي بين التتمية والحرية (سن، بالإنجليزية، 1999).

من المؤمل أن تذكي

محتويات هذا التقرير

الحوار المجتمعي في

البلدان العربية حول

سبل توسيع نطاق

الحرية وإقامة الحكم

الصالح

إن السبيل الناجع

للتعامل مع محاولات

التدخل الخارجيّة

يتمثل في العمل على

مناهضة الضعف

العربي وتحقيق المنعة

التي هي وحدها قادرة

على منع تحول هذه

المحاولات من رغبة

إلى واقع

عمر بن الخطاب

"إذا ما الملك سام الناس خسفاً أبينا أن نقر الذل فينا"

عمرو بن كلثوم

"المستبد عدو الحق عدو الحرية وقاتلها والحق أبو البشر والحرية أهمهم"

عبد الرحمن الكواكبي

والثاني: التوظيف الكفء للقدرات البشرية في جميع مجالات النشاط الإنساني، بما فيها الإنتاج وفعاليات المجتمع المدني والسياسة. وجدير بالملاحظة أن اكتساب القدرات البشرية، وتوظيفها بكفاءة هي عمليات محررة للكائن البشري من حيث أنها تتطوي على تمكين الفرد من التمتع بالحرية بمعناها الشامل.

التنمية الإنسانية، إذن، ليست مجرد تنمية "موارد بشرية"، أو حتى "تنمية بشرية"، أو وفاء بالاحتياجات الأساسية للناس فحسب، وإنما هي نهج أصيل الإنسانية في التنمية الشاملة المتكاملة، للبشر وللمؤسسات المجتمعية، يستهدف تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى: الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية.

وعليه، فإن أي تعريف ضيق للتنمية أو التقدم، اقتصادياً كان أو بشرياً، لا يرقى إلى ثراء مفهوم التنمية الإنسانية. فقد استقر أن الكائن البشري الغني مثلاً لا يعد متقدماً في مفهوم التنمية الإنسانية مادام محروماً من الحرية. كما إن خبرة التاريخ، القديم والمعاصر، تبين أن المجتمعات التي لا تنعم بالحرية لا تستطيع حتى أن تحافظ على المنجزات الاقتصادية والتنموية، بأي معنى أضيق من التنمية الإنسانية، ولا تقدر على ارتقاء معارج التقدم الإنساني السامية.

أهم استخلاصات تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول والثاني

خلص تقرير "التنمية الإنسانية العربية" الأول (2002) إلى أنه "رغم الإنجازات التي حققتها البلدان العربية على أكثر من صعيد في مضمار التنمية البشرية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، تبقى السمة الغالبة على مشهد الواقع العربي الراهن هي تغلغل نواقص محددة في البنية المؤسسية العربية تعوق بناء التنمية الإنسانية، أجملها التقرير في نواقص ثلاثة، في الحرية، وفي تمكين المرأة، وفي القدرات الإنسانية- خاصة المعرفة. بل إن أخذ هذه النواقص في الاعتبار، كما في تركيب مؤشر بديل للتنمية الإنسانية، يقلل من مكانة البلدان العربية على مقياس التنمية البشرية التقليدي، ويؤكد أن تحدي بناء التنمية الإنسانية مازال جد ضخم للغالبية الساحقة من

وللبشر، في منظور التنمية الإنسانية، لمجرد كونهم بشراً، حق أصيل في العيش الكريم، مادياً ومعنوياً، جسداً ونفساً وروحاً. ويتفرع عن هذا المنطلق نتيجتان هامتان:

الأولى: ترفض التنمية الإنسانية، بدايةً، أي شكل من أشكال التمييز ضد جماعات من البشر على أي معيار كان: النوع أو الأصل الاجتماعي أو المعتقد.

الثانية: لا يقتصر مفهوم الرفاه الإنساني في التنمية الإنسانية على التمتع المادي، وإنما يتسع للجوانب المعنوية في الحياة الإنسانية الكريمة مثل التمتع بالحرية، واكتساب المعرفة والجمال والكرامة الإنسانية وتحقيق الذات الذي ينبع من المشاركة الفعالة في شؤون الاجتماع البشري كافة.

وأحققيات البشر، من حيث المبدأ، غير محدودة، وهي تتنامى باطراد مع رقي الإنسانية. ولكن عند أي من مستويات التنمية، فإن الاستحقاقات الثلاثة الأساسية، في نظر تقرير التنمية البشرية العالمي، هي "العيش حياة طويلة وصحية، والحصول على المعرفة، وتوافر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق". ولكن التنمية الإنسانية لا تقف عند هذا الحد الأدنى، بل تتعداه إلى استحقاقات إضافية أخرى، تشمل "الحرية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتوافر الفرص للإنتاج والإبداع، والاستمتاع باحترام الذات وضمأن حقوق الإنسان" (تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1990).

وتقوم عملية التنمية الإنسانية على محورين أساسيين:

الأول: بناء القدرات البشرية الممكنة من التوصل إلى مستوى رفاه إنساني راق، وعلى رأسها العيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة، والتمتع بالحرية، لجميع البشر دون تمييز.

أحققيات البشر، من

حيث المبدأ، غير

محدودة، وهي تتنامى

باطراد مع رقي

الإنسانية

المجتمعات التي

لا تنعم بالحرية

لا تستطيع حتى

أن تحافظ على

المنجزات الاقتصادية

والتنموية، ولا تقدر

على ارتقاء معارج

التقدم الإنساني

السامية

2 هكذا وردت عبارة عمر بن الخطاب في أكثر من مرجع (محمد يوسف الكاندهلوي، 1997، وعباس محمود العقاد، 2002) خلافاً للصيغة الشائعة "متى...". وتزداد أهمية المغولة عند معرفة أن الخصم في النزاع الذي انتهى بتوقيع الخليفة عمر جزاً قاسياً على ابن واليه في مصر، كان، على غير دين الخليفة، قبلياً مصرية.

العرب. وأكد التقرير الأول كذلك على أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية يعد من أكثر العقبات استشرافاً في وجه التنمية الإنسانية في البلدان العربية، ويشكل تهديداً سافراً للأمن والسلام في كامل المنطقة العربية. كما أنه شكل ذريعة لأنظمة حكم عربية، أدت إلى تسوية تأجيل الإصلاح في الداخل لإعطاء الأولوية لمجابهة التهديد الخارجي الذي يحيق بالأمّة.

وتعرض التقرير الثاني لأهم التطورات العالمية والإقليمية والمحلية منذ انتهاء العمل على "تقرير التنمية الإنسانية العربية" الأول، وخلص إلى أن تحدي التنمية الإنسانية ما زال جد خطير. بل ربما ازداد التحدي خطورة، خاصة في مضمار الحريات، أساساً بسبب تطورات إقليمية وعالمية غير مواتية. وشملت هذه التطورات تقلص الحريات المدنية والسياسية في الولايات المتحدة والغرب، خاصة بالنسبة للعرب والمسلمين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما تبعها من تضيق أشد على الحرية في البلدان العربية؛ وقيام إسرائيل بإعادة اجتياح الأراضي الفلسطينية مخلفة وراءها أهوالاً من التدمير والمعاناة الإنسانية؛ وقيام تحالف قاداته الولايات المتحدة بغزو العراق واحتلاله.

فيما يتصل بحال اكتساب المعرفة في بدايات القرن الحادي والعشرين، يخلص تقرير "التنمية الإنسانية العربية" الثاني (2003)، إلى ضعف نشر المعرفة وإنتاجها في البلدان العربية، على الرغم من وجود رأس مال بشري عربي مهم يمكنه في ظروف مغايرة أن يكون بنية أساسية قوية لقيام نهضة معرفية.

ويتهيء التقرير إلى رؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية تنتظم حول أركان خمسة:

- 1- إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم، وضمانها بالحكم الصالح.
- 2- النشر الكامل للتعليم راقى النوعية، مع إيلاء عناية خاصة لطرفي المتصل التعليمي في التعليم العالي والطفولة المبكرة، وللتعلم المستمر مدى الحياة.
- 3- تعميم البحث والتطوير التقني في جميع النشاطات المجتمعية وللحاق بعصر المعلومات.
- 4- التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية.
- 5- تأسيس نموذج معرفي عربي عام، أصيل، منفتح، ومستدير يقوم على العودة إلى صحيح

الدين وتخليصه من التوظيف المغرض، وحفز الاجتهاد وتكريمه؛ والنهوض باللغة العربية؛ واستحضار إضاءات التراث المعرفي العربي؛ وإثراء التنوع الثقافي داخل الأمّة ودعمه والاحتفاء به؛ والانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى.

محتوى التقرير الحالي

أضحت أزمة التنمية في الوطن العربي من الجساممة والتعقيد وتشابك الجوانب، بحيث أصبح أي إصلاح حق لإحدى النواحي المطلوبة لبناء نهضة إنسانية في المنطقة يستلزم أن يمتد جهد الإصلاح إلى جنبات المجتمعات العربية كافة. فكما يظهر جلياً من الرؤية الاستراتيجية المقدمة لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية، فإن الإصلاح المجتمعي المطلوب يمتد إلى البنى الاجتماعية والاقتصادية الراهنة، وقبل كل شيء إلى السياق السياسي على الأصعدة القطرية والإقليمية والعالمية. وبعبارة أخرى، لم يعد الإصلاح الجزئي كافياً مهما تعددت مجالاته، بل ربما لم يعد ممكناً من الأساس بسبب احتياج الإصلاح الجزئي الفعال لبيئة مجتمعية حاضنة. ومن ثم، فإن الإصلاح المجتمعي الشامل في البلدان العربية لم يعد يحتمل الإبطاء أو التباطؤ حرصاً على مصالح راهنة أياً كانت.

يتضح كذلك أن القيد السياسي على التنمية الإنسانية في البلدان العربية هو الأشد وطأة والأبعد إعاقة لفرص النهضة في الوطن العربي. لذا يركز تقريرنا الحالي على النقص المحوري للحرية والحكم الصالح في البلدان العربية. وحيث أن منهج إصدار تقرير "التنمية الإنسانية العربية" قد استقر على استهلال التقرير بقسم افتتاحي يرصد الأحداث على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، فإن هذا التقرير يتعرض في قسمه الأول لبعض من هذه الأحداث التي يقدر فريق التقرير أنها تركت أثراً ملحوظاً على مجمل مسيرة التنمية الإنسانية في الوطن العربي خلال الفترة الزمنية التي انقضت منذ صدور التقرير السابق وحتى الانتهاء من إعداد التقرير الحالي. ويركز القسم الثاني من تقريرنا الحالي على النقص في الحرية والحكم الصالح.

وينبغي النظر إلى التقرير الحالي باعتباره حلقة في سلسلة تتكامل محتويات تقاريرها، خاصة فيما يتصل بالقسم الثاني من التقرير. ولذلك، لا يخوض التقرير الحالي بصورة مسهبة

إزداد تحدي التنمية

خطورة خاصة في

مضمار الحريات

بسبب تطورات

إقليمية وعالمية غير

مواتية

إن الإصلاح المجتمعي

الشامل في البلدان

العربية لم يعد

يحتمل الإبطاء أو

التباطؤ حرصاً على

مصالح راهنة أياً

كانت

في موضوعات تناولها التقريران الأول والثاني بقدر من التفصيل.

يبدأ هذا القسم بإطار تحليلي يعرض مفهوم الحرية والحكم الصالح بالتركيز على الثقافة العربية السائدة ثم الثقافة العربية، منتهياً بتعريف التقرير للحرية والحكم الصالح (الفصل الأول)، وناقش بعدهما إشكاليات أساسية للحرية والحكم في البلدان العربية في مطالع الألفية الثالثة (الفصل الثاني).

وتوظيفاً للإطار التحليلي، وبوجه خاص تعريف الحرية المتبنى، يشخص التقرير، إجمالاً، حال الحريات والحقوق في البلدان العربية من خلال تقييم مدى التمتع بالحريات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية (الفصل الثالث). ثم يتحول إلى تحليل العوامل المؤثرة على حال الحرية في البلدان العربية.

يبدأ التحليل بالنظر في أثر البنية المؤسسية،

القانونية والسياسية، التي تحدد مدى تمتع العرب بالحريات والحقوق (الفصلان الرابع والخامس). ثم ينتقل لتحليل السياق المجتمعي للحرية والحكم في البلدان العربية بالنظر في العوامل الداخلية المؤثرة على مسيرة الحرية والحكم فيها، فيعرض لعلاقة البنى المجتمعية العربية بالحرية والحكم. وحيث أن وقع المؤثرات الدولية والإقليمية على مجريات الحرية والحكم في البلدان العربية يتزايد حالياً، يتحول التقرير بعد ذلك إلى مناقشة البيئة العالمية والإقليمية وعلاقتها بالحرية والحكم في البلدان العربية (الفصل السادس).

وتأسيساً على الإطار التحليلي، وتشخيص حال الحرية، واستقصاء العوامل المؤثرة عليه، ينتهي التقرير بعرض تحليلي لبدائل مستقبل الحرية والحكم، إذكاء للنقاش حول العمل من أجل تعزيز الحرية وضمانها بإقامة الحكم الصالح في الوطن العربي (الفصل السابع).